مقالة لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تيسير خالد، يتناول فيها اتفاق أوسلو في ضوء النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية[1]

[1995/1/15]

تتواصل النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عدوان 1967، ومعها تتواصل المفاوضات في القاهرة حول اعادة نشر القوات الإسرائيلية وانتخابات مجلس الحكم الاداري الذاتي. ولا يعلم أحد ما الذي يمكن التفاوض عليه في ترتيبات المرحلة النهائية إذا ما تواصلت هذه النشاطات الاستيطانية، خصوصاً بعدما زرعت حكومات إسرائيل الضفة الغربية وحدها بأكثر من 140 مستوطنة يسكنها أكثر من 130 ألف مستوطن فضلاً عن نحو 165 ألفاً يستوطنون القدس الشرقية.

لم تتوقف حكومة اسحق رابين عن دعم النشاطات الاستيطانية، وهي لا تشعر بأن اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقات في القاهرة وغيرها يلزمها بوقف هذه النشاطات. فالاتفاق، وهذه من الملاحظات الجوهرية عليه، لا ينطوي على نصوص تلزم الحكومة الإسرائيلية بالامتناع عن مواصلة عمليات الاستيطان. فكل ما نص عليه الاتفاق في هذا المجال هو تعليق بحث موضوع المستوطنات الى مفاوضات الترتيبات النهائية، فيما تشدد الجانب الإسرائيلي في الجوانب التي تتصل بأمن المستوطنات والمستوطنين.

كان المفاوض الفلسطيني، بسوء ادارته وادائه على طاولة المفاوضات في اوسلو وبعدها، يعرف ذلك. ومن يدعي غير هذا يخدع نفسه وشعبه. وفي أي حال، كانت مصادرة الاراضي تتم تحت سمع وبصر هذا المفاوض وسلطة الحكم الاداري الذاتي على امتداد الشهور الطويلة التي اعقبت التوقيع على اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول (سبتمبر) 1993. فالصحف الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تخلو من رصد عمليات مصادرة الأراضي، وهي صحف يطالعها هذا المفاوض كما تطالعها دوائر السلطة يومياً. أما المواطنون الذي تتعرض أراضيهم للمصادرة فارتفع صوت احتجاجاتهم على ضجيج جرافات المستوطنين ووزارة الاسكان الاسرائيلية. ولا بد من الافتراض ان المفاوض والسلطة قد ادركا ذلك.

الى الصحف الوطنية وأصوات المواطنين هناك مراكز الدراسات وعدد منها مقرب من الوفد المفاوض ومن أصحاب القرار في السلطة. وقد أعدت هذه المراكز أكثر من وثيقة خطيرة حول استمرار النشاطات الاستيطانية بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، وذهبت لجنة ابحاث الأراضي في

---

[1] **المصدر**: الحياة، لندن، 1995/1/16.

جمعية الدراسات الفلسطينية الى حد الاعلان الصريح أن حكومة إسرائيل صادرت، خلال أقل من عام على التوقيع على اتفاق أوسلو، نحو 67 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية لأغراض التوسع في النشاطات الاستيطانية. أما مصلحة الخرائط العربية في القدس فأكدت هي الأخرى، في دراسة لها، ان إسرائيل خلال عام على اتفاق أوسلو صادرت نحو 670 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان وقامت باقتلاع نحو 14700 شجرة مثمرة وأصبحت تسيطر على نحو 74 في المئة من مساحة الضفة الغربية البالغة نحو 5700 كيلومتراً مربعاً. وهذا طبعاً يقود من جديد الى السؤال الذي نقف باستمرار أمامه: ما الذي يبقى للتفاوض عليه إذا ما واصلت حكومة إسرائيل هذه السياسة وإذا ما واصلت السلطة سياسة دفن الرأس في الرمال وتاهت في دهاليز عملية تفاوضية أخذت حكومة إسرائيل تتحكم بتفاصيلها؟

في معالجة قضايا الاستيطان والنشاطات الاستيطانية ينبغي ان تكون الأمور واضحة، حتى لا يخطئ أحد في السياسة. فالاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967 هو أولاً وقبل كل شيء جزء من بنية الاحتلال، بل هو جوهرها. هكذا كان الأمر في الدورة الـ 20 للمجلس الوطني الفلسطيني، كذلك في جلسة المجلس المركزي الفلسطيني، كذلك في جلسة المجلس المركزي الفلسطيني في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 على أبواب مؤتمر مدريد، وأيضاً في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه. ففي هذه الهيئات الشرعية القيادية للمنظمة كان الموقف واضحاً إذ ربط بدقة بين المفاوضات وامتناع إسرائيل عن ممارسة الاستيطان. لكن الفريق المفاوض ادار ظهره لهذا الموقف، ثم انحرف عنه تماما في مفاوضات جرت من وراء ظهر الشعب والهيئات الشرعية للمنظمة في أوسلو.

الآن، وبعد 15 شهراً على اتفاق أوسلو، بدأنا نحصد النتائج. الاستيطان يتواصل والمفاوضات التي تجري في القاهرة للاتفاق على انتخابات سلطة الحكم الاداري الذاتي تقف أمام استحقاق ضمان أمن المستوطنات التي ارجأ الاتفاق البحث فيها الى المفاوضات النهائية. ويخطئ كثيراً في حساباته السياسية كل من يعتقد ان حكومة رابين تفاوض في القاهرة على موضوع الانتخابات، فهذه في حسابها موضوع فرعي لآخر جوهري عنوانه الأبرز الاستيطان، باعتباه جوهر البنية الاحتلالية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولأن الأمر هكذا تماماً قامت حكومة إسرائيل بمصادرة كل هذه الأراضي بعد التوقيع على اتفاق أوسلو. ربما سمع المفاوض الفلسطيني في أوسلو وعوداً إسرائيلية حول وقف الاستيطان وتجميد تطوير المستوطنات، ولكن من الناحية العملية ثبت ان هذه الوعود، إن حدثت، تتحول عملياً على جدول أعمال اسحق رابين ووزارة الاسكان الإسرائيلة الى مجرد لغو فارغ.

ففي كل يوم منذ التوقيع على أوسلو تتم مصادرة أراض ويتم شق طرق استيطانية وتوسيع مناطق استيطانية ويتم اقتلاع آلاف الأشجار المثمرة وتنمو المنازل في المستوطنات في

المرحلة الانتقالية بابتلاع ضفدع طعمه مرّ وضعت عليه طبقة سميكة من الدهن لتسهيل انزلاقه بسرعة الى جوف المفاوض الفلسطيني.

لقد انزلق الضفدع إذن، ويجري البحث الآن في كيفية هضمه، ليس في مستوطنة افرات على أراضي قرية الخضر وحدها بل في كل مناطق الضفة الغربية والأخص في مدينة القدس. فحكومة رابين تسعى بكل الجهد الى محو ما يسمى الخط الأخضر لتضم داخل حدودها شريط المستوطنات القريب من حدودها عام 1967 وبخاصة غوش عصيون وغيرها، وتؤكد في الوقت نفسه انها ستحتفظ بغور الأردن منطقة عسكرية بكل مستوطناتها وان كتلة مستوطنات أرئيل من سلفيت شمالاً حتى بيت أرييه جنوباً بسكانها الذين يصل عددهم الى نحو 40 ألف مستوطن باقية وبحاجة الى الأمن والى الطرق الالتفافية، وكذلك هي الحال بالنسبة الى شريط المستوطنات الذي يمتد من حدود القدس حتى بيت ايل التي يصل عدد سكانها الى نحو 37 ألف مستوطن، ناهيك عن مستوطنات الخليل. وإذا ما طبقت مخططات رابين فإن هذه الكتل الاستيطانية، وهي لا تشمل مستوطنات القدس، ستشكل الهدف الرئيسي للتسوية الدائمة في الضفة الغربية.

أما في القدس، فإن حكومة رابين تخطط لمزيد من النشاطات الاستيطانية. وحسب جريدة "واشنطن بوست" في عددها الصادر في 13 كانون الأول الماضي، فسيتم بناء 17 ألف وحدة سكنية حتى عام 1997 منها 8 آلاف في القدس و9 آلاف حول الحدود البلدية للمدينة، وستتركز النشاطات الاستيطانية في تلة شعفاط ويلو وبسغات زئيف، وستضاف آلاف المنازل الى معاليه ادوميم وجبهات زئيف وبتيار في سياق السيطرة على صورة الترتيبات في المرحلة النهائية.

مستوطنة افرات ليست المستوطنة الأهم في الضفة الغربية، ومع ذلك تحولت الى عنوان مهم من عناوين البنية الاحتلالية في الضفة الغربية. هذه المستوطنة أقامها ليكود عام 1979 على أرض صودرت احتيالاً وبالاعتماد على القانون التركي الذي تتفنن الادارة المدنية ووزارة العدل الإسرائيلية في استخدامه للسيطرة على الأراضي الفلسطينية. وفي افرات يعيش نحو خمسة آلاف مستوطن يدعون "ملكيتهم" لما تسميه الحكومة الإسرائيلية الأرض المتنازع عليها في قرية الخضر.

ولأن الاستيطان بالنسبة الى حكومة رابين يندرج في أساس البنية الاحتلالية وفي سياق مخطط لخلق وقائع على الأرض تحدد صيغة الحل في الترتيبات النهائية وفقاً لاطماعها التوسعية. لذا فهي لا تتردد في مصادرة مئات الدونمات في غور الأردن لفائدة مستوطنة بيت هعرافا التي لا يزيد سكانها عن 40 مستوطناً، ومئات الدونمات من اراضي قرية بني نعيم لفائدة مستوطنة بني حيفر التي لا يزيد سكانها عن 65 عائلة، ومثلها من الدونمات في أراضي بيتونيا والطيره وبيت عور الفوقا لفائدة مستوطنة بيت حورون، وذلك في الشهرين الأخيرين من العام الماضي. ويطول شريط الحديث عن مصادرة الأراضي في الشهور الأخرى سواء لأغراض توسيع المستوطنات او

لفائدة الطرق الالتفافية بدءاً بأراضي سنيريا وكفر ثلث في الشمال وانتهاء بأراضي كيسان ويطا وسعير والشيوخ في الجنوب.

لا شك ان الوضع أصبح خطيراً الى درجة كبيرة. وقد فتحت معركة قرية الخضر ضد النشاط الاستيطاني لمستوطنة أفرات على وضع ما يفرض على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ان يمسك بزمام الأمور بيديه بعدما أصبح واضحاً حجم المخاطر التي تنطوي عليها نصوص أوسلو في شأن يمس حاضر هذا الشعب ومستقبله، وبعدما أصبح واضحاً كذلك حجم الضرر الذي ألحقه أداء السلطة ووفدها المفاوض بمصالحه الحيوية وبحقه في أرضه. ولأن الوضع على درجة كبيرة من الخطورة، ولأن حكومة رابين تصنع حقائق على الأرض وتفاوض في القاهرة لفرض شروطها واملاءاتها لضمان أمن المستوطنات والمستوطنين مقابل السماح بإجراء انتخابات المجلس التنفيذي للحكم الاداري الذاتي، فإن المعركة التي بدأت ضد التوسع الاستيطاني في افرات ينبغي ان تتحول الى معركة وطنية شاملة ضد النشاطات الاستيطانية ومن أجل الدفاع عن الأرض تشارك فيها جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية، بصرف النظر عن مجمل موقفها من اتفاق أوسلو وملاحقه وما تبعها من اتفاقات مذلة ومهينة.

وحتى لا يخطىء أحد في السياسة فإن دعوة جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والاسلامية الى تحمّل مسؤولياتها في الدفاع عن الأرض لا تعني وقف النضال ضد اتفاق أوسلو واشكال تطبيقه بقدر ما تعني خصوصاً بالنسبة الى قوى المعارضة الفلسطينية الدخول بشكل مباشر على خط الاشتباك الساخن مع تطبيقات هذا الاتفاق، الذي اثبتت تجربة خمسة عشر شهراً انه لم يوقف نشاطاً استيطانياً واحداً ولم يقدم الحماية لمتر مربع واحد من الأرض في الضفة الغربية، التي هي عنوان السياسة التوسعية لحكومة إسرائيل وهدفها. وحتى يصبح الدخول على خط الاشتباك الساخن مع تطبيقات اتفاق أوسلو سياسة عملية تبدو الحاجة الموضوعية ملحة للغاية للدعوة الى مؤتمر وطني تشارك فيه القوى السياسية والهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية والاتحادات النقابية العمالية والأطر الشبابية والنسائية والاتحادات المهنية وغرف التجارة والصناعة والجمعيات الخيرية والتعاونية وتنبثق عنه هيئة وطنية شعبية تتولى اقامة لجان الدفاع عن الأرض ولجان مقاومة الاستيطان باعتباره في حقيقته مادة البنية الاحتلالية ووسيلة من وسائل ادامتها.

ان الوطن في خطر، والرهان على دور سلطة الحكم الاداري الذاتي في درء هذا الخطر رهان خاسر، فقد اثبتت عجزها الواضح وافلاسها، ومن هنا تأتي هذه الدعوة الملحة لعقد هذا المؤتمر الوطني كأساس للرهان على دور الشعب بأسره في التصدي للخطة وفي حماية الوطن.